وكذلك ، فان التناقض واضح بين احكام القرار وبين الموقف العربي التقليدي الذي تبلور منذ نشوء القضية . واذا رحنا نتلمس اسباب الموافقة الفورية التي اعلنتها مصر والاردن فور صدور القرار ، والتي جارتها فيها عدة دول عربية بعد ذلك ، وجدنا ان هذه الموافقة سببها اخر الامر عاملان اثنان — هما : « الانانية القطرية » ، و « الواقعية اليائسة » . وكل سبب اخر قدمته اية حكومة او هيئة عربية لتفسير موافقتها على القرار انما كان ذريعة وتمويها .

(١) قرار مجلس الامن كان دغدغة مكشوفة للانانية القطرية . لقاء استرجاع مصر لسيناء ، او استرجاع سوريا للجولان (وهو الوعد الذي يدندله القرار كالطعم في السنارة) يطلب القرار من مصر ومن سوريا الاعتراف لاسرائيل بحق الوجود كدولة سيدة في ما كانت قد احتلته من فلسطين قبل عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بذلك « الحق » المزعوم دون شروط او قيود . وحين يعرض القرار على سوريا استرجاع ارض سورية لقاء تنازلها نهائيا لاسرائيل عن اراض فلسطينية ، او حين يعرض على مصر استرجاع ارض مصرية لقاء تنازلها نهائيا لاسرائيل عن اراض فلسطينية ، فهو يعرض على الاردن استرجاعها ارضا فلسطينية (هي الضفة الغربية) لقاء تنازلها نهائيا عن اراض فلسطينية اخرى .

والاستجابة لهذا العرض ، من قبل مصر والاردن ، فور صدور القرار ، انما كانت فوزا لمنطق الانانية القطرية على منطق الولاء القومي والاخاء القومي . ولا يمكن التهرب ، امام التاريخ ، من مسؤولية هذه الحقيقة .

ولا بد لنا من ان نقول ان سلطة التنازل عن اي ارض عربية لا يملكها اي شعب عربي ، او اي جيل من اجيال الامة العربية . بل ان الشعب الفلسطيني لا يملك سلطة التنازل عن ارض فلسطين — ناهيك عن اي شعب عربي اخر ، او اية حكومة عربية اخرى — لان ارض كل قطر في الوطن العربي هي ملك الامة العربية جمعاء على امتداد اجيالها مدى التاريخ . وبالتالي ، فان ادعاء اي قطر من الاقطار العربية بحق مقايضة مصر جزء من الارض العربية بمصير جزء اخر انما هو اعتداء على تراث الامة العربية جمعاء وعلى حقوق اجيالها المتعاقبة في كامل التراب العربي ، فضلا عن كونه اعتداء على حقوق ابناء الجزء المتنازل عنه .

ولو شئنا جدلا ان نجد عذرا للذين قبلوا بمبدأ المقايضة ، في القول بان اغراء استرجاع الارض القريبة كان اقوى من واجب التمسك العنيد بحق الاشقاء ، وحق الامة باسرها ، في الارض المجاورة (لا سيما وانه كان قد مضى على احتلال هذه عشرون عاما) ، لوجب علينا في الوقت عينه ان ننوه الى **ان مثل هذه المقايضة تنم عن قصر نظر بالنسبة للمصلحة القطرية نفسها فضلا عن كونها غير مشروعة من حيث المبدأ** . لان العدو الطامع بالتوسع القليمي في الاراضي المجاورة وبالسيطرة الاقتصادية والسياسية على المنطقة باكملها لن يردعه الرضوخ لمطالبه (في الاعتراف العربي وفي اقامة حالة سلام دائم وعلاقات طبيعية مع الدول العربية) عن المضي في سعيه لفرض سيطرته على ارادة ابناء المنطقة ، **وانما من المحتم ان يزيده الرضوخ العربي طمعا وشهوة في السيطرة وايمانا بقدرته على بلوغها .**

ان قبول مبدأ مقايضة شرم الشيخ بحيفا ، مثلا ، او العريش ببئر السبع ، من قبل من لا يملك حق التصرف بحيفا او ببئر السبع — وقبول مبدأ مقايضة نابلس بالناصرة ، من قبل من لا يملك حق التصرف لا بهذه ولا بتلك — فضلا عما ينطوي عليه من تطاول على حقوق الشعب الفلسطيني صاحب الحق الاصيل في حيفا وبئر السبع والناصرة ونابلس ، ينطوي ايضا على نظرة خاطئة الى ديناميكية شهوة التوسع والسيطرة وطرق مجابهتها .